

الحل هيكلی: إعادة نظر شاملة بالخيارات وبالنموذج الاقتصادي اللبناني

مكافحة الفساد	سياسات نقدية	سياسات مالية	إجراءات	نتائج وتوقعات
<ul style="list-style-type: none">• إدارة رشيدة في المؤسسات والإدارات العامة تعتمد الكفاءة لا المحاصلة والزيانية• تفعيل أجهزة الرقابة المالية• حل مشكلة الأموال البحرية وال العامة• إدارة رشيدة لإنتاج الكهرباء تتيح تخفيض الإنفاق• عدول المصارف عن الاعتماد على التوظيفات الريعية في الدين العام وتمويل القطاعات المنتجة	<ul style="list-style-type: none">• تحسين تدريجي لسعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية• إلغاء مفعول الفوائد الفعلية الخيالية على سندات الخزينة وخفض مستويات الفائدة الإسمية• خفض مستويات الفوائد الدائنة والمدينة لدى المصارف	<ul style="list-style-type: none">• ضبط الهدر في الإنفاق العام عبر إلغاء التوظيف بالتعاقد• ترشيد تمويل الجمعيات وإلغاء ما لا يلزم من مؤسسات وإدارات عامة• تفعيل الجباية الضريبية عبر ضبط التهرب الضريبي• الفصل بين السياسة المالية والاستراتيجيات المصرفية		
<ul style="list-style-type: none">• اعتماد مصادر طاقة بديلة في إنتاج الكهرباء (قمامة، غان، سدود)• دخول في حلقة إيجابية عمادها استعمال الوفر في تمويل جزء من خدمة الدين بهدف خفضها تدريجاً وخفض قيمة الدين العام• توفر التمويل للقطاعات المنتجة لأهميتها في رفع إنتاجيتها وتنافسيتها• ضبط وضعية الميزان الجاري وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات ودعم قيمة الليرة والطلب عليها	<ul style="list-style-type: none">• خفض الأسعار• الاستغناء عن زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص• تلافي زيادة الإنفاق العام التشغيلي• خفض كلف الإنتاج (مواد أولية، رأس المال، عماله) ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية• زيادة التصدير وخفض قيمة الاستيراد بالليرة• وخفض عجز الميزان التجاري• تحفيز استقطاب الأموال وتعزيز وضعية الميزان المالي وميزان المدفوعات	<ul style="list-style-type: none">• تحقيق فائض أولي من الوفر في الكهرباء والأجور والجمعيات والإدارات العامة الوجهية يتبع تمويل خدمة الدين• العدول عن الهندسات المالية والمقاييس المشبوهة كوسيلة لتفادي أزمات التوظيف والسيطرة لدى المصارف• تدعيم العدالة الاجتماعية بإلغاء الطابع الضريبي لفوائد الفوائد والقطع		